مجلة
الدراسات السياسية والاقتصادية
Journal of Political and Economic Studies
Faculty of Politics and Economics
Suez University

مجلة علمية محكمة
(نصف سنوية)
تصدر عن
كلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

تأسست المجلة عام 2021

print Issn :2805-3028

ONLINE ISSN :2805-3036

https://psej.journals.ekb.eg/

السنة (٤)

العدد (١)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها
وليست مسئولية كلية السياسة و الاقتصاد جامعة السويس

الترقيم الدولى الموحد للطباعة :3028-2805
الترقيم الدولى الموحد الإلكترونى :3036-2805

مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية
Journal of Political and Economic Studies

مجلة علمية متخصصة في الشئون السياسية والاقتصادية

مجلة معتمدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://psej.journals.ekb.eg

تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد (١) - السنة (٤)

تصدر نصف سنويًا

تأسست المجلة عام 2021

مدير التحرير
ا.د/ أحمد سعيد البكل

رئيس التحرير
ا.د/ أحمد محمود جلال

رئيس مجلس الا دارة
ا.د/ نيبال عز الدين عبد البارى

دور المصالحة الوطنية في إعادة إعمار الدول العربية المتضررة من الصراعات المسلحة: دراسة حالة (ليبيا و العراق).

The Role of National Reconciliation in Reconstructing Arab States Affected by Armed Conflicts: A Case Study of Libya and Iraq.

يمنى على[١]، د/ لبنى غريب[٢]، ا.د/ نيبال عزالدين[٣].

المستخلص

تُعد عملية إعادة الإعمار عملية مركبة وشاملة ذات أبعاد داخلية وخارجية، وتتعدد العوامل المؤثرة في إنجاحها والإتيان بثمارها، يأتي على رأس هذه العوامل (المصالحة الوطنية) داخل البلدان المستهدفة وتراجع المصالح والنزاعات الداخلية لصالح الأمن القومي والمصلحة الوطنية.

وعليه ركزت الدراسة إلي معرفة مدى تأثير المصالحة الوطنية على جهود إعادة الإعمار في الدول العربية ذات الصراعات المسلحة بالتطبيق على حالتى ليبيا والعراق، والوقوف على تداعيات هذه الصراعات على الاستقرار والتنمية في المنطقة العربية و جهود كلاً من العراق وليبيا فى سبيل تحقيق هذا الهدف.

وذلك بإستخدام المنهج تحليلي استقصائي للتقارير ذات الصلة بتداعيات الصراعات المسلحة بالإضافة للمنهج المقارن للوقوف على التجارب المختلفة للدول التى نجحت فى تحقيق المصالحة الوطنية، كما

[١] مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية السياسية و الأقتصاد -جامعة السويس.
Yomna.ali@eco.suezuni.edu.eg
[٢] مدرس بقسم العلوم السياسية، كلية السياسة والأقتصاد -جامعة السويس.
lobna.gharieb@eco.suezuni.edu.eg
[٣] استاذ دكتور بقسم العلوم السياسية، كلية السياسة والأقتصاد- جامعة السويس / عميد كلية السياسة والاقتصاد- جامعة السويس.
nibal.abdelbay@eco.suezuni.edu.eg

استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة لتحليل حالتى ليبيا والعراق وتقييم الجهود الظروف التى قد تساعد اوتعرقل تحقيق المصالحة الوطنية وانهاء الصراع فى المستقبل القريب.

و توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من التحديات التي تُعيق تحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة العربية نظرًا لوجود العديد من الأزمات السياسية والعسكرية التي تُسهم في تفاقم حالة الانقسام والفوضى، فضلًا عن التدخلات الدولية التي أجج بعضها نيران تلك الصراعات، والجهود الساعية منها للإعمار والتنمية لم تكن كافية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات ومن ثم تحقيق الاستقرار.

وبالتطرق لدراسات الحالة نجد أنه فيما يخص حالة ليبيا، أوضحت الدراسة أن محاولات المصالحة كانت محدودة وغير فعّالة في ظل استمرار النزاعات بين الفصائل السياسية المختلفة، بالإضافة إلى ضعف التوازن السياسي، وانتشار الأسلحة، وهو ما أدى إلى تعقيد عملية إعادة الإعمار وجعلها أكثر صعوبة، وفيما يخص حالة العراق، نجد أنه إلى جانب الانقسام الطائفي، وتدهور الأحوال السياسية، فقد أدى تواجد التنظيم الإرهابي (تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق "داعش) إلى تعميق الأزمات وتعطيل جهود المصالحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية– إعادة الإعمار–الصراعات المسلحة–الحوار الوطني– ليبيا– العراق.

Abstract

The reconstruction process is inherently complex and comprehensive, involving both internal and external dimensions. Several factors influence its success, with national reconciliation standing out as a critical element in mitigating internal disputes and prioritizing national security and collective interests over individual agendas and conflicts.

This study investigates the role of national reconciliation in reconstruction efforts within Arab countries affected by armed conflicts, with a focus on the cases of Libya and Iraq. It also examines the implications of these conflicts on stability and development in the Arab region, as well as the efforts undertaken by Libya and Iraq to achieve this objective.

The study adopts an analytical approach to relevant reports on the repercussions of armed conflicts, a comparative methodology to evaluate the experiences of countries that have successfully achieved national reconciliation, and a case study method to analyze the specific contexts of Libya and Iraq. This approach enables an assessment of the conditions that either facilitate or hinder national reconciliation and conflict resolution in the near future.

The findings reveal numerous challenges to achieving sustainable stability in the Arab region, including ongoing political and military crises, entrenched divisions, and international interventions that have exacerbated conflicts. Efforts aimed at reconstruction and development have proven insufficient to address the root causes of these conflicts, thereby undermining long-term stability.

In the Libyan context, the study highlights that reconciliation attempts have been limited and ineffective due to persistent disputes among political factions, weak political equilibrium, and widespread proliferation of arms, all of which have significantly complicated reconstruction efforts. In Iraq, the study identifies sectarian divisions, political deterioration, and the presence

of the terrorist organization ISIS as factors that have deepened the crises, obstructed reconciliation efforts, and hindered reconstruction initiatives.

Keywords: National Reconciliation, Reconstruction, Armed Conflicts, National Dialogue, Libya, Iraq.

المقدمة.

شهدت المنطقة العربية خلال العقدين الأخيرين موجة متصاعدة من الصراعات المسلحة التي أدت إلى تدهور حاد في الأوضاع السياسية والاقتصادية، وتدمير واسع للبنية التحتية، مما أدى إلى نزوح وهجرة الملايين من السكان. هذه الصراعات لم تؤثر فقط على المستوى الإنساني، بل امتدت لتشمل انهيار المؤسسات الحكومية، وانتشار الفوضى على نطاق واسع. في ظل هذه الظروف، أصبحت عملية إعادة الإعمار تحديًا هائلًا يتطلب جهودًا شاملة ومنسقة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

من هذا المنطلق، تلعب المصالحة الوطنية دورًا محوريًا في إعادة إعمار الدول المتضررة من النزاعات المسلحة، حيث تعد خطوة أساسية في استعادة الاستقرار وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة. إن المصالحة ليست مجرد عملية لإنهاء العنف المسلح، بل تشمل معالجة الأسباب العميقة للصراع، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي تمزق خلال فترة النزاع. تحقيق السلام المستدام لا يمكن أن يتم دون تبني استراتيجيات شاملة تتناول الأبعاد السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية للصراع، مع إشراك كافة الأطراف المعنية بعملية المصالحة.

مشكلة الدراسة:

تعد عملية إعادة الإعمار في دول ما بعد الصراع، خاصة في المنطقة العربية مثل سوريا والعراق، من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي والمحلي على حد سواء. تعكس هذه العمليات تداخلاً معقدًا بين المصالح الوطنية والدولية، حيث تسعى الدول المتضررة إلى تحقيق الاستقرار وإعادة بناء البنية التحتية، بينما تتنافس القوى الإقليمية والدولية على فرض أجنداتها السياسية والاقتصادية.

في هذا السياق، تبرز أهمية دراسة المصالحة الوطنية كعامل مركزي في تحديد مسار إعادة الإعمار، ففي ظل الصراعات الدامية التي شهدتها سوريا والعراق خلال العقد الأخير، برزت الحاجة إلى

معالجة جذور الانقسامات المجتمعية كشرط أساسي لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، حيث لا يمكن أن تنجح جهود إعادة الإعمار دون وجود بيئة تعزز الثقة بين مختلف مكونات المجتمع.

مع ذلك، تواجه عمليات المصالحة الوطنية تحديات متعددة، من بينها استمرار الانقسامات الطائفية والإثنية، وغياب العدالة الانتقالية، وتأثير التدخلات الإقليمية والدولية. تؤدي هذه التحديات إلى إضعاف الجهود المبذولة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي وإرساء أسس السلام المستدام. وبناءً عليه تسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيس هو: **"ما هو دور المصالحة الوطنية في تعزيز عملية إعادة الإعمار في سوريا والعراق، وما هي السبل لتحقيق سلام مستدام و استقرار طويل الأمد؟"**

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم فهم عميق لدور المصالحة الوطنية في إعادة إعمار الدول التي تأثرت بالصراعات المسلحة في المنطقة العربية، وتحديدًا في ليبيا والعراق. تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المصالحة كشرط أساسي لتحقيق السلام المستدام، وكذلك استخراج الدروس المستفادة من تجارب دول أخرى مثل رواندا وجنوب إفريقيا التي نجحت في تجاوز نزاعاتها الداخلية وتجنب إعادة إنتاج العنف. الدراسة تقدم أيضًا رؤية لتحديات المصالحة في السياقات العربية وتأثيرها على عملية إعادة الإعمار.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل دور المصالحة الوطنية في إعادة إعمار الدول العربية التي شهدت صراعات مسلحة، مع التركيز على حالتي ليبيا والعراق، وفي ضوء ذلك الهدف الرئيسي تتفرع عدة أهداف، هي:

١. الوقوف على ورصد التحديات التي تواجه تحقيق المصالحة الوطنية وتقديم حلول للتغلب عليها، مما يعزز من عملية إعادة الإعمار.

٢. استعراض تجارب الدول الأخرى مثل رواندا، واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها في السياق العربي.

٣. تقديم استراتيجيات فعالة للمساهمة في تعزيز عملية المصالحة الوطنية وتحقيق السلام المستدام في المنطقة العربية.

حدود الدراسة:

١. **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على حالتين رئيسيتين هما:

ليبيا، حيث تعانى ليبيا من حالة انقسام بين حكومتين منذ ٢٠١٤ و كذلك تفاقم هذا الصراع و امتداده ليشمل جوانب اجتماعية و امنية أخرى منذ ٢٠١٩.

العراق: فقد عاصرت العراق بعد الغزو الأمريكى من العديد من التحديات وظهور التنظيمات المسلحة، بالإضافة للإنقسام العرقى والطائفى مما يلقى بأثره على جهود عملية إعادة الإعمار.

٢. **الحدود الزمنية:**

تركز الدراسة على الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ (بداية الربيع العربي وتفاقم النزاعات المسلحة) حتى عام ٢٠٢٤، مع تحليل الأثر طويل الأمد للمصالحة الوطنية على جهود إعادة الإعمار خلال هذه الفترة.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج تحليلي استقصائي يستند إلى مراجعة الأدبيات السابقة وتحليل الوثائق والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية، إلى جانب المنهج المقارن حيث دراسة التجارب السابقة للدول التي نجحت في تحقيق المصالحة الوطنية ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين (ليبيا والعراق) ومدي إمكانية الاستفادة من تجاربها. وأخيرًا منهج دراسة الحالة لتحليل دقيق ومفصل لحالة (ليبيا والعراق) واستعراض جهود المصالحة الوطنية بهما، وإلى أي مدى يمكن تعميم نتائج البحث على السياق العربي؟

تقسيم الدراسة:

١. **المدخل المفاهيمي للدراسة (المصالحة الوطنية من منظورات متباينة):**

٢. **محددات عملية المصالحة الوطنية.**

٣. **قراءة مقارنة لمؤشرات الأستقرار الأمنى فى المنطقة العربية.**

٤. **جهود المصالحة الوطنية في إعادة إعمار ليبيا.**

٥. **جهود المصالحة الوطنية في إعادة إعمار العراق.**

٦. **خاتمة الدراسة.**

أولاً: المدخل المفاهيمي للدراسة (المصالحة الوطنية من منظورات متباينة):

تعد المصالحة مصطلح معقد متعدد الجوانب، فمن **الناحية الإجتماعية** تحدث المصالحة في العديد من المستويات - بين الزوج والزوجة، بين الجاني والضحية، بين الأصدقاء أو حتى بين الدول والمجتمعات، **أما على الجانب الديني** فالمصالحة هي خلاف الفساد، أي إصلاح الشيء بعد إفساده، وعليه فإن المصالحة تركز على عمل الخير وتحقيق الصلاح والتأثير الإيجابي في المجتمع، وفي الشريعة الإسلامية تحديداً تُعرف على أنها **: -عقد يرفع النـــزاع-** فالمصالحة تتضمن إنهاء الفساد والفرقة بين كافة أطياف المجتمع[١]، **وعلى الجانب السياسي** تعد المصالحة الهدف والحالة المثالية التي يجب تحقيقيها للخروج من حالة الصراع الى حالة الاستقرار وبناء السلام، فهي عملية شاملة تتضمن البحث عن الحقيقة وتحقيق العدالة وإعادة هيكلة العلاقات بين الأطراف المتحاربة على درجة أكبر من التعاون والمشاركة لضمان تفادى الإنقسام والصراع في المستقبل[٢]، وهي المرحلة الأهم لإدارة عملية إعادة الإعمار – ما بعد الصراع- والتي تشمل:

١. **تعزيز الحوار:** أي التفاوض وتهدئة التوتر بين أطراف الصراع. والمصالحة والوساطة على المستوى المحلي.

٢. **تعزيز الأمن:** ويشير إلى منح الأفراد والجماعات المتضررة من النزاعات العنيفة درجة أكبر من الحماية ونزع السلاح، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم.

٣. **تعزيز الاستقرار الهيكلي:** الذي يقوم على الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية لمنع الصراع على الموارد، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والتمثيل السياسي. المؤسسات القادرة على إدارة التغيير وحل النزاعات، وتطوير مجتمع مدني نشط وديمقراطي، والمساواة بين الجنسين وقطاعات أمنية فعالة تحت سيطرة ديمقراطية.[٣]

والمصالحة الوطنية كما وردت في قرارات بناء السلام للأمم المتحدة رقم ٧٠/ ٢٦٢ لسنة ٢٠١٦، وقرار رقم ٢٢٨٢ لسنة ٢٠١٦ **"هي عنصر لا يتجزأ من بناء السلام واستدامته، ولها دور حاسم في إعادة الإعمار والتنمية، فمع خروج الدول من الصراعات تواجه تحديات لا حصر لها، وتصبح بحاجة إلى تعزيز التماسك المجتمعي ودعم عمليات التعافي على المستويات الوطنية والسياسية. وعلى الرغم من كون المصالحة عملية معقدة ومؤلمة تمتد إلى أجيال، فإن تعزيز المصالحة يمكن أن تساهم في بناء الأساس لبناء السلام ودعم منع تكرار الصراع".**[٤]

وإجمالاً فإن المصالحة هي **"إيجاد طريقة للعيش تسمح برؤية المستقبل، إعادة بناء العلاقات، التصالح مع الأفعال والأعداء في الماضي؛ بطريقة تمكن المجتمع من الإعتراف به والاستفادة منه بشكل طوعي لا فرضاً فالمصالحة الفعّالة بين العناصر المنقسمة في المجتمع تسمح، مع مرور الوقت، بتنمية أنماط تعاونية حقيقية للعمل وتصور المستقبل، والتي سوف تكون من بين أقوى الضمانات للديمقراطية الناجحة".**[٥]

١- أهمية المصالحة.

برغم تعدد تعريفات واتجاهات المصالحة الوطنية، يمكن أن نخلص أن المصالحة الوطنية بمختلف مفاهيمها تقوم على محورين أساسيين **أولهما:** أنها تتطلب تغيير العلاقات بين الخصوم للوصول لأكبر قدر من التعايش المشترك بينهم، **وثانيهما:** أنها تتضمن إقامة نوع جديد من العلاقات بين المواطنين والحكومة تقوم على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.[٦] ومن هنا تبرز أهمية المصالحة الوطنية، في تحويل العلاقات ذات الطابع العدائي للطابع السلمي، ومحو إرث الكراهية، وإعادة بناء مفهوم الإنتماء والإجماع الوطني، تمهيداً لحل أزمة اختيار السلطة، وإصلاح المؤسسات السياسية والقضائية والإعلامية وغيرها، مما يرسخ مفاهيم الديمقراطية والاستقرار عن كافة أطياف الشعب في ظل مؤسسات منتخبة بإرادة الشعب تضمن استقلاليه الدولة وتكفل الحريات.[٧]

٢- أنماط المصالحة الوطنية.

إن المصالحة الوطنية تعد هدفاً في حد ذاتها – كما ذكرنا سابقاً- وتختلف آليات تطبيقها من مجتمع لأخر طبقاً لطبيعة الصراع، وبرغم ذلك فإنه قبل تناول الأنماط المختلفة للمصالحة الوطنية يجدر بنا استبعاد أي نمط من المصالحة قد لا يصب في هذا الهدف ومن ذلك المصالحة القائمة على الانتقام من العدو – أو أي طرف من أطراف الصراع، والمصالحة – السطحية- التي لا تقوم على المحاسبة والعدالة حيث عدم الإعتراف بالذنب وإستمرار الظلم.

أما عن الأنماط المختلفة لعملية المصالحة الوطنية فيمكن أن نميز بين المصالحة على **المستوى الجزئي**، حيث تنطوي على الأطراف المحلية وخاصة بين – طرفي الصراع- بشكل مباشر، **وعلى المستوي الكلي**، فأنه يتعلق بتفاعلات أكبر تشمل كافة المؤسسات والأشخاص والدول.[٨]

وأيضاً يمكن تقسيم أنماط المصالحة من حيث المحدد الزمنى إلى: **المصالحة المستقبلية والرجعية** وتتضمن المصالحة المستقبلية النظر إلى الأمام لمحاولة معرفة كيف سيبدو المجتمع في المستقبل أما المصالحة الرجعية هي النظر إلى الوراء للتعامل مع أخطاء الماضي، ولهذا فالمصالحة بأثر رجعي لابد أن تحدث أولاً، وبعد ذلك يمكن للأطراف أن تتعهد بالمصالحة المستقبلية. ومن حيث عدد الأطراف فهناك **المصالحة الثنائية والمتعددة الأطراف** حسب طبيعة الصراع فالفيصل بين المصالحة الثنائية والمتعددة الأطراف هو عدد الأطراف المشاركة ففي كل الصراعات المستعصية تقريباً، هناك أكثر من جانبين ومن ناحية أخرى، تتضمن المصالحة، نوعين حسب درجة درجة فعالية المصالحة بين **الحقيقية أو العميقة – والمصالحة العابرة**، فالمصالحة المؤقتة أو العابرة تحقق التعايش مع القليل من الثقة والاحترام والقيم المشتركة أما المصالحة العميقة فتقوم على التماسك الاجتماعي، المحاسبة، التحرر من الفساد، والثقة في المؤسسات والأمن الاقتصادي أي القضاء على الأسباب الأصلية للصراع واقتلاع كافة أشكال التمييز والعنف.[٩]

وأخيراً تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك فرق بين **المصالحة الوطنية والسياسية** فالمصالحة السياسية يشارك بيها النخب السياسية والاتجاهات السياسية المتصارعة أما المصالحة الوطنية فهي أشمل من ذلك وتضم كافة مؤسسات الدولة والمواطنين وتقوم على إستراتيجيات طويلة الأجل.

ثانياً: محددات عملية المصالحة الوطنية.

قبل الحديث عن محددات نجاح عملية المصالحة ينبغي لنا أولاً استعراض المراحل الأساسية لعملية المصالحة الوطنية – بالرغم أن المصالحة الوطنية لا يتضمن تحقيقها وآلياتها سيناريو واحداً إلا أن هناك مجموعة من المراحل والمعايير اللازمة لتحقيق عملية المصالحة وضمان نجاحها. **وتشمل هذه المراحل:**

الإلمام بالوضع الحالي وتفاصيل الأحداث ثم البدء في رسم المسار السياسي، وهذا يتطلب معرفة الفاعلين الأساسيين داخل الدولة، وإشراك كافة أطياف المجتمع بما فيهم المرأة والشباب، وخلق الشراكات مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات العالمية، مع ربط العمل السياسي قصير المدى مع

عملية بناء السلام طويلة الأجل، وأخيراً توافر الإرادة السياسية من كافة الأطراف بشأن منع نشوب الصراعات[١٠]. **أما عن عوامل نجاحها فتشمل:**

١. **أن تضم عملية المصالحة كافة الأطراف السياسية:** فلا يمكن تحقيق مصالحة سياسية بتغيب أي طرف سياسي فالبدء بالمصالحة السياسية ينبغي أن يبدأ فور انتهاء الحرب وتوقف القتال تمهيداً لتحقيق المصالحة الوطنية كخطوة متقدمة. وهو ما سيسهل الوصول لها عن طريق خلق رؤية توافقية تغلب المصلحة الوطنية على السياسية.[١١]

٢. **أن تقوم عملية المصالحة على القيم:** وخاصة المدفوعة ببناء الثقة تنفيذ عمليات العدالة، تقديم التعويضات للضحايا، والاعتراف بالذنب في ظل مناخ سياسي واجتماعي قادر على المسامحة وتخطى الماضي. فمن تجربة عملية السلام في جنوب أفريقيا يمكن القول إن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة كان كجزء أساسياً من التسوية، كما لعبت دوراً حيوياً وواضحاً للغاية في ترسيخ أنماط جديدة وسلمية من التفاعل في المجتمع المنقسم بعمق في السابق.[١٢]

٣. **إدارة الموارد :** حيث تتكبد بلدان الصراعات خسائر أكبر و تتمتع بقدر أقل من الموارد كنتيجة لضعف المؤسسات، هذا بالإضافة إلى أن عملية إدارة مرحلة ما بعد الصراع و خاصة ما يتعلق بالمصالحة نفسها يتطلب اقتطاع جزء ليس بالقليل من مواردها لصالح لجان التعويضات وغيرها من أعمال إعادة الإعمار[١٣]، **فعلى سبيل المثال:** أعقاب غزو العراق للكويت في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، أنشأت لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة نظاماً لدفع التعويضات لضحايا الغزو من الأموال التي تم جمعها من خلال فرض ضريبة على صادرات النفط العراقية، وفي رواندا، تم إنشاء صندوق عام سيتم سحب مدفوعات التعويضات منه، وكان مجلس الأمن قد أعتمد في فبراير ٢٠٢٢ قرار برقم ٢٦٢١ بالإجماع والذي أعلن بموجبه انتهاء ولاية **"لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتعويضات"** عن الأضرار الناجمة عن غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠، بعد وفاء حكومة العراق بالتزاماتها الدولية بالتعويض عن "الخسائر والأضرار التي تم تكبدها كنتيجة مباشرة للغزو.[١٤]

٤. **أن تقوم المصالحة على برنامج شامل واقعي للعدالة الإنتقالية:** تؤسس فيه لمرحلة التحول لمجتمع تتحقق فيه العدالة ويَسود فيه القانون وتُحترم فيه حقوق الإنسان وأن يتزامن ذلك مع برنامج للإصلاح السياسي والإداري لمؤسسات النظام السياسي لكي

تتحقق المصالحة الوطنية الشاملة على المستويين الأفقي (مجتمعياً) والعامودي (مؤسساتياً).[١٥]. فمن المهم أن تتوخى جهود المصالحة الوطنية دائما إعلاء حقوق الضحايا، فلا تضحى بها في سبيل تحقيق أهداف أو مصالح سياسية، ويجب أن تعمل سلطات الدولة وكافة أطراف المصالحة الوطنية على ضمان حق الضحايا.

٥. **المشاركة المجتمعية في عملية المصالحة:** من المهم أن يدعم المجتمع المحلى تطبيق سياسات المصالحة الوطنية بشكل غير مباشر عن طريق - مبدأ التضامن وهو يُعدّ من أهم مبادئ الحكومة وقيمها، باعتباره يعمل على مشاركة الأطراف المعنية من المجتمع دون إقصاء أو تهميش أو استبعاد، وتمثيل مصالح كافة أطياف المجتمع في الحوار الوطني، وخطوات إعادة بناء مؤسسات الدولة. وتعد ميزة إشراك أطياف المجتمع على هذا النحو في عملية المصالحة أنها تبني هذه العملية على أساس مجتمعي راسخ من القاعدة إلى أعلى بدلاً من فرض المصالحة من أعلى إلى أسفل عن طريق الحكومة أو النخبة.[١٦]

أما عن الأطراف الفاعلة في عملية المصالحة الوطنية وبناء السلام فتشمل مجموعة متداخلة من الهيئات الحكومية و الغير حكومية من بينها (الحكومات -المنظمات الدولية – المجتمع المدنى والأفراد) و هو ما سنتناوله بشكل تفصيلى فيما يلى:

١- دور الحكومات الوطنية.

يكمن دور الحكومة في تعزيز المصالحة من خلال صياغة السياسات والقوانين التي تحكم عملية الوساطة بين الأطراف المتنازعة، وإعادة دمج كافة الفئات في المجتمع، ورفع الوعي بشأن نبذ العنف وإنهاء الصراع واستكمال تدابير إعادة الإعمار ما بعد المصالحة. كما تسخر الحكومات أيضاً الآليات اللازمة لمناقشة وإقرار السياسات المتعلقة بالقضايا الأخلاقية والسياسية والقانونية التي يجب معالجتها خلال المصالحة الوطنية.

والإشراف على تعويض الضحايا عن الانتهاكات والإصابات النفسية والجسدية والاقتصادية الناتجة عن الصراع، ووضع تعريفات وفئات عادلة وفعالة لـ "الضحية".[١٧]حيث **تقع المسئولية الكبرى على المؤسسات الحكومية لمحاسبة ومعاقبة مرتكبي المخالفات والجرائم في مرحلة ما بعد الصراع،** وينقسم الأكاديميون حول **-مبدأ المحاسبة-** وتحقيق العدالة الإنتقالية إلى اتجاهين أحدهما موجه نحو الضحية حيث يكون مجتمع ما بعد الصراع لديه التزام أخلاقي بمحاكمة ومعاقبة الجناة، لأن القصاص

هو على وجه التحديد ما يريده أغلب الضحايا[١٨]، على النقيض المجموعة الثانية التى تؤمن بإرساء ودعم السلام والاستقرار السياسي دون ملاحقات قضائية أو محاسبة، ولكن مخاطر هذا الإتجاه تكمن فيما يسمى **"بالانتقام الخاص"**، فقد يميل الضحايا إلى تحقيق العدالة بأيديهم، وتتمثل مخاطر هذا الإتجاه في استمرار الانتقام وإعادة توليد دائرة العنف.[١٩]

٢- دور المنظمات الدولية.

تساهم المنظمات الدولية و-تحديداً الأمم المتحدة في تحقيق العدالة الجنائية في دول الصراعات فهي عبارة عن منظومة متكاملة، ويقوم نظام العدالة الإنتقالية على التمسك بحماية حقوق الإنسان من خلال تحقيق هدفين أساسيين، **الهدف الأول**؛ تحقيق المصلحة الخاصة للأفراد من أجل ضمان حرياتهم وحقوقهم بكل أبعادها، أما **الهدف الثاني**، هو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع وذلك من خلال ضمان الأمن والاستقرار، حيث تكون الدولة الجهة المسؤولة في المقام الأول عن إقامة نظام قوي من اجل منع العنف وتحقيق العدالة الجنائية وكذلك ملزمة على السعي في استخدام معايير الأمم المتحدة- ، وهنا يأتي العامل الحاسم في تقديم التعزيز لإمكانيات هذه الدول والذي يأتي من خلال المساعدة الفنية وتبادل الخبرات، وجمع المعلومات على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية[٢٠]، **ومن خلال هذا تقوم الأمم المتحدة بعقد مؤتمرات كل خمس سنوات والتي يطلق عليها (مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية)، يحضره الكثير من الممثلون عن الدول من قضاة وأساتذة جامعات ووزراء وغيرهم، بالإضافة الى منظمات دولية واقليمية ومجتمع مدني وجامعات ومعاهد متخصصة بقضايا منع الجرائم وحماية حقوق الضحايا**[٢١] **، بالإضافة لذلك تمتلك الأمم المتحدة مجموعة من الأدوات الأخرى نستعرضها فيما يلى:-**

أ. لجنة بناء السلام.

تتبنى لجنة بناء السلام دور المرافق السياسي مما يجعلها هيئة حكومية دولية مناسبة للعمل جنبًا إلى جنب مع الحكومات، بالإضافة إلى العمل كمنصة لمرافقة الدول الهشة والمتضررة من الصراعات، توفر لجنة بناء السلام الآليات اللازمة للحوار بين الدول الأعضاء لتبادل الخبرات والتحديات والدروس المستفادة عندما يتعلق الأمر ببناء السلام واستدامته.

فدور لجنة بناء السلام الاستشاري لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوفر نقطة اتصال للجنة للمشاركة في المصالحة في دول الصراعات. حيث أقر المجلس "بأهمية التنسيق القوي والتماسك والتعاون" مع لجنة بناء السلام، وضرورة عقد الاجتماعات الدورية الخاصة بكل دولة لتقديم تحديثات

حول تطوير أو تنفيذ جهود المصالحة ودور اللجنة في مرافقة الحكومات الوطنية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للجنة بناء السلام أن تسعى إلى تعزيز دورها الاستشاري من خلال عقد مناقشات موضوعية في الوقت المناسب قبل اجتماعات مجلس الأمن الدورية بشأن المصالحة.[٢٢]

ب. المحكمة الجنائية الدولية.

إن إنشاء المحاكم الدولية والسعي إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة مثل تحولاً كبيراً من العفو الشامل والإفلات من العقاب للمحاكمة والعدالة وساعد في تعزيز سياسات محاسبة القادة والمسؤولين عن أفعالهم. كما أن إنشاء الأمم المتحدة لمحاكم جرائم الحرب المؤقتة، وميل الهيئات القضائية في بعض البلدان إلى العمل خارج حدودها الإقليمية من خلال تطبيق الولاية القضائية العالمية، واعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، عكس ميلاً واضحاً في القانون الدولي لتوفير الوسائل اللازمة لضمان عدم إفلات جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من العقاب. فنظام روما الأساسي، ووجود المحكمة الجنائية الدولية، وإنشاء مجلس الأمن للمحاكم المؤقتة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وانتشار قوانين الولاية القضائية العالمية له تأثير مفيد يتمثل في تضييق نطاق العفو الشامل، ودفع صانعي السلام والجهات الفاعلة المحلية إلى البحث عن صيغ لتحقيق المصالحة الحقيقية مع احترام الكرامة المتأصلة للضحايا.[٢٣]

ج. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الحكم الديمقراطي وبناء السلام، من خلال عمله في مجموعة من المجالات تضم (الفقر وعدم المساواة-الحوكمة-بناء القدرة على مواجهة الأزمات-البيئة-الطاقة-المساواة بين الجنسين) فيما يتعلق بالمصالحة بشكل خاص يساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال إطلاق عمليات بناء السلام ووقف الحروب الأهلية ونزع السلام ودعم اللاجئين، وإعادة بناء مؤسسات الدولة وذلك لتوفير انتقال منظم للسلطة.[٢٤]

ويصدر البرنامج تقارير سنوية حول مناطق عمله في المنطقة العربية و تقييم مدى التقدم بناءاً على الآليات التي تم اتخاذها ففيما يتعلق بالعراق -طبقاً للتقرير البرنامج السنوي لسنة ٢٠٢٣- فقد لعب البرنامج دوراً كبيراً لتحقيق المصالحة و الاستقرار منذ إطلاقه برنامج **"إعادة إستقرار المناطق المحررة"** في ٢٠١٤، بعد الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش، و الذي من المقرر أن تتسلمه الحكومة العراقية بحلول نهاية عام ٢٠٢٦، و حتى نهاية ٢٠٢٣ نجح البرنامج في إعادة الاستقرار إلى المناطق المحررة، مع تدعيم قطاعات أساسية كالتعليم والكهرباء والمياه والرعاية الصحية، كما عمل

البرنامج على تطوير القدرات المؤسسية للحكومة وتأهيل البنية التحتية وإعادة النازحين ودمج الفئات المهمشة والمرأة مما يخلق بيئة مواتية للاستقرار واستمرار المصالحة الوطنية.[٢٥]

أما فيما يتعلق بليبيا فقد تركز جهود البرنامج في عام ٢٠٢٣ على ثلاث أولويات محددة في وثيقة البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٢٣-٢٠٢٥) والتي تركز على – بناء السلام المحلى وتعزيز الحوكمة المحلية وقطاع الطاقة والبيئة. حيث عمل البرنامج على تدعيم قيم التماسك المجتمعي وتمكين الشباب والنساء تشجيع الحوار ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع كما شدد على أهمية الحفاظ على الموارد والحد من المخاطر البيئية.[٢٦]

د. بعثات الأمم المتحدة لدول الصراعات المسلحة.

تساعد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق السلام الدائم في دول الصراعات. وتوفر بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الأمن والدعم السياسي، تقوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على ثلاثة مبادئ أساسية، هي: (موافقة الأطراف- الحياد-عدم استعمال القوة إلا دفاعاً عن النفس). ولا تستهدف عمليات حفظ السلام فقط الحفاظ على السلم وإنما أيضاً تسهيل الإنتقال السياسي وحماية المدنيين، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع، وتساعد الشراكة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والدول المساهمة بأفراد قوات حفظ السلام هذه البعثات على تحقيق أهدافها في **(حماية المدنيين - منع نشوب الصراعات- دعم سيادة القانون- تعزيز حقوق الإنسان- تمكين المرأة- تقديم الدعم الميداني)**[٢٧] .

٣- دور المجتمع المدني.

يضم المجتمع المدني نطاقًا من الجمعيات التطوعية والمستقلة في المجال العام والتي توجد تحت مظلة الدولة، ولكنها مستقلة عنها مثل النقابات العرقية والدينية والمهنية والنقابات العمالية ومجموعات الطلاب والشباب والمنظمات الإعلامية، ولكنه يستبعد منها الأحزاب السياسية والقطاع الخاص، ولهذا فإن دوره يتمحور حول وضع المعايير التي تهتم بطبيعة وحدود سلطة الدولة والقواعد التي تحكم عملها. ويساهم من خلال ذلك في تعزيز الديمقراطية وترسيخها خلال عملية المصالحة. ونظراً لدوره الحاسم في التحولات من الحرب إلى السلام، فقد أصبح المجتمع المدني يُنظَر إليه من قِبَل العديد من المحللين باعتباره الرابط الحيوي في الانتقال إلى الديمقراطية بعد الحرب واستدامتها.[٢٨]

٤- دور المجتمع المحلى والأفراد.

يتمثل دور المجتمع المحلى والأفراد في التخلص من الثقافة القديمة المتمثلة في الكراهية والانتقام وتبنى كافة الاتجاهات التي تدعم المصالحة ونشر ثقافة السلام، وقيم الإنتماء عن طريق التركيز على التاريخ المشترك والتراث والميراث الشعبي من الأمثال الشعبية إضافة إلى العادات والتقاليد في الأعياد القومية والدينية، والرياضة والدراما والفنون والأدب وغيرها أي تشكيل عقل جمعي يرتكز إلى كل ما هو مشترك وينبذ كل ما يثير الفرقة والخلاف.[٢٩]

ومثالاً على ما سبق يمكن النظر لنموذج رواندا والتي تعد من أبرز الدول الأفريقية التي نجحت في تخطى – الحرب الأهلية بين الهوتو والتوتسي (١٩٩٠- ١٩٩٣) ونجحت في بدء برنامج للمصالحة وهيكلة البنية التحتية في مرحلة ما بعد الصراع ١٩٩٤، نجد أن:

حكومة الجبهة الوطنية الرواندية أطلقت على نفسها اسم حكومة الوحدة الوطنية عندما تم تشكيلها في ١٩ يوليو ١٩٩٤ تحت شعار "رواندا واحدة لجميع الروانديين". حيث تم تنظيم حوار وطني لمناقشة الصراع في رواندا والاتفاق على آليات إعادة الإعمار، وجمعت منتديات الحوار الوطني النخب - أعضاء الأحزاب السياسية، وكبار القادة الوطنيين وأفراد من المجتمع المدني. مع إنشاء مجلس مختص للحوار الوطني – بهدف تعزيز عملية الوحدة والمصالحة.

عملت رواندا على تعزيز السلام والاستقرار والتنمية، وذلك من خلال عدد من الأهداف: (**ضمان أمنها الداخلي والخارجي**[٣٠]**- الحوكمة وتعزيز المشاركة السياسية لجميع الأطراف- تحقيق العدالة والإصلاح والمصالحة - وتعزيز حقوق الإنسان - استغلال المساعدات الإنسانية من أجل التنمية)** وعلى هذا الأساس، تمت صياغة برامج واضحة لسياسات المصالحة وإعادة الإعمار تتمحور حول التركيز على رأس المال البشرى.[٣١]

وعلى الجانب السياسى أجريت الانتخابات الرئاسية في أغسطس عام ٢٠٠٣، والانتخابات التشريعية في أكتوبر ٢٠٠٣ وتمت المصادقة على الدستور في مايو٢٠٠٣، حيث تم تحديد مجموعه من الأساسيات للمرحلة المستقبلية ما بعد الصراع، من بينها: **(دولة تتمتع بسيادة القانون، فعالية المجتمع المدني، استقلالية الصحافة)** ، كما عملت على محاسبة مرتكبة الإبادة الجماعية وذلك للحد من تصاعد الصراع مرة أخرى عن طريق: **(المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (IPTR)** والتي أُنشئت بقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٩٥٥ بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٩٤. كما أعيد إيجاد نظام قانوني جديد وتشريعات تناسب أهداف مرحلة ما بعد الصراع والتي كان على قمتها المصالحة،

حيث أصدرت روندا قانون الصادر في ٣٠ أغسطس ١٩٩٦ والذي عمل على قمع الإبادة الجماعية، واهتمت الدولة بدعم ذلك بقيم المواطنة والمسئولية في المؤسسات التعليمية والإعلام.[٣٢]

وبالنسبة للمحور العسكري فقد تم دمج المقاتلين السابقين في الجيش الوطني الجديد وبالإضافة إلى وضع سياسة وطنية للوحدة والمصالحة، وكانت الإصلاحات الدستورية والقانونية حيوية لتحقيق المصالحة الوطنية حيث تم إيجاد أساسًا مؤسسيًا وقانونيًا مناسبًا لجميع الفئات.

وفي أغسطس ٢٠٠٧، تم الإعلان رسميًا عن السياسة الوطنية بشأن الوحدة والمصالحة، وكان الهدف العام لهذه السياسة **هو "بناء رواندا موحدة يتمتع فيها جميع المواطنين بحقوق متساوية ويتمتعون بالحرية في المشاركة المؤسسية في حكم وتنمية بلدهم"، وشملت استراتيجيات تحقيق هذا الهدف ما يلي:**

(أ) دمج الوحدة والمصالحة في خطط عمل المؤسسات المختلفة.

(ب) تبادل المعلومات والمشاركة في حوارات تشاورية بشأن الوحدة والمصالحة بانتظام.

(ج) التثقيف المدني لجميع الروانديين، وإجراء البحوث بشأن عملية المصالحة ومكافحة الفقر والجهل، ومن خلال هذه السياسة تم حظر تسميات الهوية "العرقية" مثل الهوتو والتوتسي، وكذلك أي إشارة إليها رسميًا.[٣٣]

بالإضافة لذلك اهتمت رواندا في هذه المرحلة بدمج التنمية بشقيها السياسي والاقتصادي وذلك لضمان تحقيق السلام المستدام، وكان من أبرز هذه البرامج **Ndi umunyarwanda "أنا رواندي"**، والتي تركز على توعية الأشخاص بأسباب وأثار الجرائم التي حدثت في الماضي؛ وكذلك مبادرة **Umuganda "التواصل"** وهو يوم مخصص للعمل الجماعي لتنظيف وإصلاح الطرق يُقام مرة واحدة في الشهر وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز القيم المجتمعية والمصالحة.[٣٤]

وعلى المستوى الدولي بدأت روندا في استعادة علاقاتها وثقلها في المجتمع الدولي شيئا فشيئا بدعم من الأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٦ تم اختيار رواندا كواحدة من ثمانية بلدان تجريبية لتنفيذ نموذج **"أمم متحدة واحدة"** تحت قيادة فريق تابع للأمين العام للأمم المتحدة، كما تم صياغة العديد من برامج و أطر العمل مع الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF) في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ لدعم التنمية وإدارة الموارد والسلام المستدام في رواندا.[٣٥]

ثالثاً: قراءة مقارنة لمؤشرات الأستقرار الأمنى فى المنطقة العربية.

يمكن القول أن هناك علاقة وثيقة بين عملية إعادة الإعمار كعملية شاملة وبين المصالحة كجزء من هذه العملية فهي علاقة متبادلة، وتعتبر المصالحة هي جوهر هذه العملية كونها تتعلق بفعالية إنهاء الصراع وفرض الديموقراطية كشكل من أشكال الحكم قادر على إدارة الصراع، فالديمقراطية هي نظام لإدارة الاختلاف دون اللجوء إلى العنف. سواء كان الاختلاف في **(الرأي، والمعتقد، والإيديولوجية، والثقافة، وما إلى ذلك)**، وبما إن الصراع ينشأ من مثل هذه الاختلافات، فبدلاً من استئصال أو إزالة الاختلافات، تعمل الديمقراطية كعملية يتم من خلالها إخراج الاختلافات والاعتراف بها والتعامل معها بطريقة تسمح بوجودها دون تهديد النظام بأكمله مما يسمع باستكمال جهود إعادة الإعمار.[٣٦]

حيث تبدأ عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع مباشرة أي عند تلاشى العنف والأعمال العدائية بشكل واضح، ويتم ذلك في شكل اتفاق لوقف إطلاق النار أو معاهدة سلام -وفقاً لمخرجات المصالحة، وتتطلب هذه الإستراتيجية استجابة من كافة أطراف الصراع وتنسيق واسع بين الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية. وتعتبر إعادة الإعمار بعد الصراع عملية معقدة متعددة الجوانب، حيث يجب في هذه المرحلة إقرار برامج متزامنة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وذلك لمنع التصعيد وبناء السلام المستدام وتجنب نشوء الصراع مرة أخرى بدءاً من المصالحة، وتشمل هذه الإستراتيجية ثلاثة مراحل هي: **(مرحلة الطوارئ، المرحلة الإنتقالية، مرحلة التنمية والتطوير)**.[٣٧] مع الأخذ في الاعتبار قدرة المجتمع على تحمل الضغوط والتوترات الناجمة عن كشف الحقائق دون الانهيار إلى عنف متجدد، حيث تشمل المبادرات السياسية للمصالحة الشروع في اتخاذ تدابير قضائية، وبناء المؤسسات السياسية مع مراعاة الانقسامات العرقية السابقة، ومن خلال إعادة هيكلة الدستور والتشريعات، مما يصب في النهاية في صالح إتمام عملية إعادة الإعمار.[٣٨]

اما عن الوضع الأمنى للمنطقة العربية طبقاً ل Global peace index 2024 -تقرير السلام العالمي- يمكن وصف الإقليم بإعتباره الأقل سلاماً على مدار ٩ سنوات على التوالي، ويرجع ذلك إلى الاضطرابات الإقليمية والحروب المشتعلة في غزة والسودان، حيث تسببت هذه الصراعات في تدهور متوسط درجة مؤشر السلام العالمي بنسبة ٠.٢٥ %، كما وقعت ٤ دول عربية ضمن أقل عشر دول سلمية في مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٤ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي اليمن، والسودان، والعراق، وسوريا، وتظل المنطقة معرضة حتى الآن إلى تدهور أكبر في مستويات السلام في ظل انعكاس الحرب في غزة على عدة دول عربية كسوريا، وإيران، ولبنان، واليمن، وكانت الكويت هي الدولة الأكثر سلمًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا طبقاً للمؤشر، وجاءت

اليمن في مرتبة الدولة الأقل سلمًا في المنطقة والأقل سلمًا بشكل عام في مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٤. كما سجلت الإمارات العربية المتحدة، أكبر تحسن في مؤشر السلام بمقدار ٣١ مركزاً لتحتل المرتبة ٥٣ لعام ٢٠٢٤.

كما حصلت ليبيا على ٢.٥٣ نقطة بترتيب ١٢٨ دولة من أصل ١٦٣ حيث يقيس المؤشر مدى سلمية الدولة ويتكون من ٢٣ مؤشراً كميًا ونوعيًا، كل منها مرجح على مقياس يتراوح من ١ إلى ٥ وكلما انخفضت النتيجة كانت الدولة أكثر سلمية. واحتلت العراق المرتبة ١٥١ من أصل ١٦٣ بمجموع نقاط ٣.٠٥ ويمكن استعراض هذه المؤشرات بشكل مفصل في الجدول التالي:

Indicator المؤشر	Points on scale -Libya- درجة المؤشر بالنسبة لدولة ليبيا	Points on scale –Iraq- درجة المؤشر بالنسبة لدولة العراق
Perceived criminality in society الإجرام المُدرك في المجتمع	2.55	2,2
Security officers and police ضباط الأمن والشرطة	2.5	5
Homicides جرائم القتل	2,125	3,853
Jailed population المواطنون المسجونون	3,134	2,421
Access to weapons سهولة الوصول إلى الأسلحة	5	5
Organized conflict -internal- النزاع المنظم - الداخلي	4	4
Violent demonstrations التظاهرات العنيفة	2	2.5
Violent crime الجرائم العنيفة	5	5
Political instability عدم الاستقرار السياسي	4,25	4
Political terror الإرهاب السياسي	4,5	4.5
Weapons imports	1,525	1.064

واردات الأسلحة		
Terrorist activity النشاط الإرهابي	1,988	3.831
Deaths from conflict - internal- الوفيات الناجمة عن النزاعات ـ الداخلية	1,12	2,543
Military expenditure الإنفاق العسكري	1	2,926
Armed services personnel أفراد القوات المسلحة	1.167	1,645
UN peacekeeping funding تمويل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة	1	2,412
heavy weapons الأسلحة الثقيلة	1,016	1,183
Weapons exports صادرات الأسلحة	1	1
Displaced people النازحون	1,863	2,079
Neighboring country relations العلاقات مع الدول المجاورة	4	4
Deaths from conflict - external- الوفيات الناجمة عن النزاعات ـ الخارجية	1	1
Internal conflict fought	1,895	2,947

النزاعات الداخلية		
Domestic and international conflicts **النزاعات الداخلية والخارجية**	**2,658**	**3,152**
Safety and security **الأمن والإستقرار**	**2,999**	**3,61**
Militarization **العسكرة**	**1,79**	**2.214**

المصدر: **https://www.visionofhumanity.org/maps/#/**

وعند الحديث عن المصالحة نجد أنه بين المؤشرات السابقة هنالك 7 مؤشرات ذات صلة مباشرة بإتمام جهود المصالحة أو عرقلتها هي: **(الوصول للأسلحة- عدم الاستقرار السياسى- النشاط الإرهابي- الإنفاق العسكري- القوات المسلحة- الصراع الداخلي المنظم – أعداد ضباط الشرطة و البوليس)**، فقد حصلت كلاً من العراق و ليبيا على ٤ فيما يتعلق بالصراع الداخلي المنظم، وهو ما يهدد سلمية و يعزز أهمية المصالحة لحل الصراع، كما حصلت ليبيا على ١.٩٨٨ في محدد النشاط الإرهابي بينما حصلت العراق على ٣.٨٣١ وهو ما يعد من أبرز التحديات الأمنية الحالية والمستقبلية على حد سواء، و-هناك أيضاً عدم الاستقرار السياسى-حيث حصلت ليبيا على ٤.٢٥، وحصلت العراق على ٤ مما يوضح أن جهود المصالحة وانهاء الإنقسام في العراق و ليبيا مرهوناً بالطبع بإعادة هيكلة المؤسسات السياسية أولاً، وبالنظر إلى العنصر الأبرز نجد ان كلتا الدولتين حصلتا على ٥ -الدرجة الأعلى - في المؤشر المتعلق بالوصول للأسلحة وهي المشكلة الأكبر لكلتا الدولتين وتولد سهولة الوصول للأجهزة العديد من الصعوبات والتحديات الأمنية منها تفاقم الصراع وزيادة الانقسامات وإنتشار الجماعات المسلحة والفراغ الأمني.

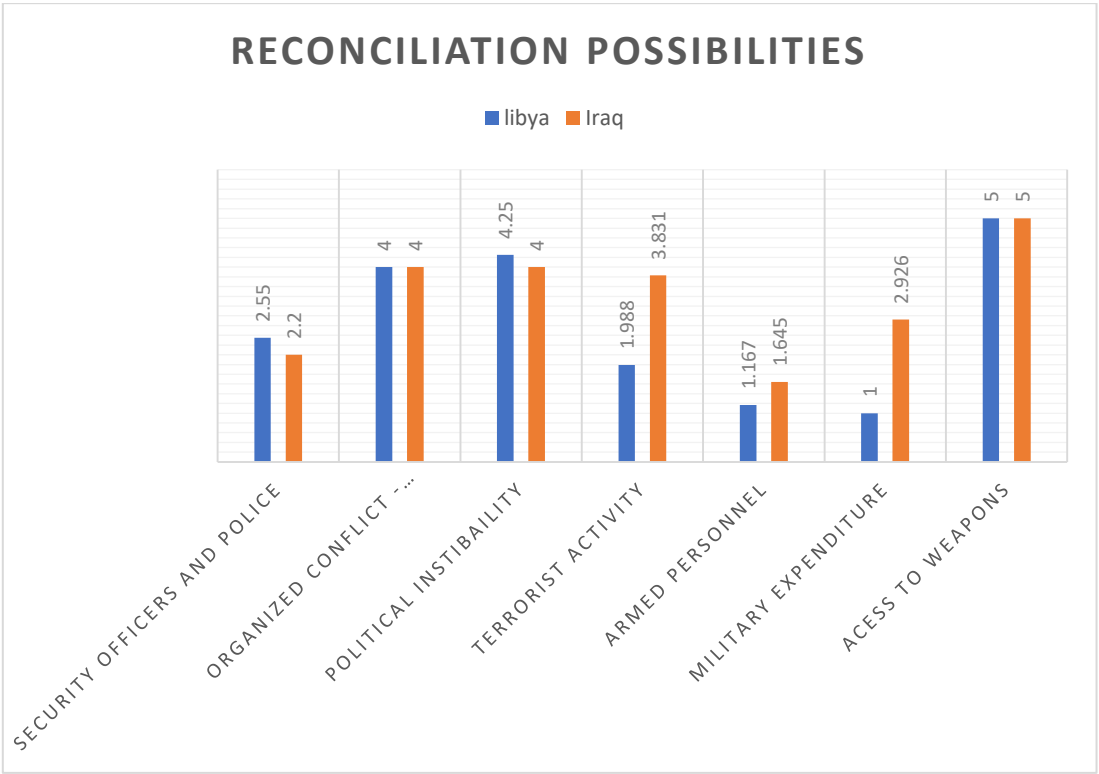

المصدر: من إعداد الباحث.

رابعاً: جهود المصالحة الوطنية في إعادة إعمار ليبيا.

بدأت الأحداث في ليبيا في ١٧ فبراير ٢٠١١، والتي سرعان ما تحولت من إحتجاجا إلى صراع مسلح حيث أدت أعمال العنف في ليبيا إلى تدخل مجلس الأمن وإصداره القرار رقم ١٩٧٣ بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١١[٣٩]، مما ساهم في تدخل الدول الغربية لفرض حظر الطيران وكذلك فقد تولى الناتو مسئولية تطبيق القرار وهو ما زاد من تدهور الوضع الأمني منذ البداية.

ومع مقتل الرئيس الليبي معمر القذافي في أكتوبر ٢٠١١، زاد الوضع سوءاً حيث كانت أولى محاولات التهدئة وإنهاء الصراع بتأسيس **المجلس الوطني الانتقالي في (فبراير ٢٠١١)** برئاسة مصطفى عبد الجليل لإدارة المرحلة الحالية وإصدار دستور جديد، ومع صدور الإعلان الدستوري في ٢٠١١ تم انتخاب المؤتمر الوطني العام في يوليو ٢٠١٢، تشكلت حكومة مؤقتة بعد حل المجلس الانتقالي، ومع حجب المؤتمر العام الثقة عن الحكومة زاد الإستقطاب بين العسكريين والليبراليين وهو ما أدى إلى تشكيل **"لجنة فبراير في فبراير ٢٠١٤"**، تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة والتي فاز

بها التيار الليبرالي لتنقسم ليبيا بعد ذلك إلى حكومتين واحدة في طرابلس -حكومة الوفاق- والأخرى في طبرق شرق ليبيا حيث دخلت البلاد بعد ذلك في حالة الإنقسام الحاد.[٤٠]

وفي ديسمبر ٢٠١٥، كان المحاولة الأولى لتوحيد الصف، مع **توقيع الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات المغربية**، برعاية الأمم المتحدة، بهدف توحيد البلاد، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بقيادة فايز السراج، إلا أن الاتفاق لم ينجح في توحيد ليبيا بسبب استمرار الخلافات السياسية والنزاعات المسلحة[٤١]. وفى ٢٠١٧ تحت رعاية الأمم المتحدة أجريت محاولات بشأن إقامة المصالحة وحكومة موحدة وانتخابات رئاسية جديدة وهو مالم يحدث نتيجة لاختلاف وجهات النظر وتردى الأحوال الاقتصادية والأمنية. ومع ذلك حاولت الأمم المتحدة عن طريق بعثتها في ليبيا استكمال جهود المصالحة إلا أن هذه الجهود تعطلت بإعلان خليفة حفتر الهجوم على طرابلس ومحاولة الاستيلاء عليها في أبريل ٢٠١٩.[٤٢]

وفي ١٩ يناير ٢٠٢٠، عقد **مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا**، حيث اجتمع ممثلو الأطراف الليبية والدول المعنية بالصراع لمحاولة التوصل إلى حلول سياسية، وخلصت مخرجات المؤتمر إلى ضرورة وقف إطلاق النار ومحاربة الإرهاب و حظر السلاح والعودة بالعملية السياسية لمسارها الصحيح مع إصلاح القطاع المالي و الأمني[٤٣]، ونتيجة لهذا المؤتمر توقفت الأعمال العدائية في ليبيا ونفذ وقف إطلاق النار، كما تم استئناف إنتاج النفط، الحوار سياسي وتم إيجاد سلطة تنفيذية مؤقتة وصادق مجلس النواب على حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة وهو ما أستوجب استكمال جهود المصالحة في **مؤتمر – برلين ٢ – ٢٣ يونيو ٢٠٢١**، حيث دعا المؤتمر الأطراف المختلفة بضرورة استكمال خطوات الإعادة الإعمار وطي صفحة الخلافات في إطار عملية المصالحة والالتزام بإقامة انتخابات حرة نزيهة - برلمانية ورئاسية بحلول ديسمبر ٢٠٢١ وإستمرار الالتزام بقرار وقف إطلاق النار رقم ٢٥٧٠ الصادر من مجلس الأمن لسنة ٢٠٢١ [٤٤].

كما أقيمت في تلك الفترة مجموعة من المحاورات – كحوار جينيف (يناير ٢٠٢١)، وملتقى الحوار السياسى الليبي في تونس نوفمبر (٢٠٢١) والذي ناقش مقترح خارطة طريق سياسية تحت **مسمى "وثيقة البرنامج السياسي الوطني للمرحلة التمهيدية للحل الشامل"**، تمهيداً لإقامة الانتخابات في موعدها المحدد، وقد شكل الاتفاق على خارطة الطريق السياسية الذي تم التوصل إليه خلال منتدى الحوار السياسي الليبي في تونس تعزيز النقاش حول المصالحة الوطنية لا يساهم فقط في دعم بيئة تشاركية وشاملة يمكن أن تجري فيها الانتخابات، بل وأيضًا يؤدى إلى منع تكرار الانقسام والعنف بعد الانتخابات.[٤٥]

إلا أن الخلافات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بشأن قانون الانتخابات، وشروط الترشح أدت إلى الفشل في صياغة القواعد الدستورية الخاصة بالانتخابات وعليه تم تأجيل الانتخابات بعد أن وصلت لمحطتها الأخيرة، كما شكل التنافس بين رئيس حكومة الوحدة الوطنية بليبيا عبد الحميد الدبيبة ورئيس الحكومة المعينة من قبل مجلس النواب فتحي باشاغا عاملاً لتصاعد الاشتباكات المسلحة بين الجماعات الموالية لكل منهما. حيث أصرت حكومة عبد الحميد الدبيبة على الاستمرار في الحكم حتى إجراء انتخابات جديدة، -رغم انتهاء ولايتها- بعد تكليف البرلمان لفتحى باشاغا بقيادة الحكومة في فبراير ٢٠٢٢، كما منعت جماعات مسلحة تابعة لحكومة الدبيبة مسؤولي الحكومة الجديدة من الدخول إلى طرابلس لممارسة مهامهم، مما اضطر باشاغا لقيادة الحكومة من سرت، وهو ما فجر أزمة وجود حكومتين مرة أخرى وضخم الخلافات وبدد الجهود السابقة للمصالحة.[٤٦]

وفي محاولة لتلافى الخلافات، عُقد اجتماعاً جمع بين رئيسي مجلس النواب الليبي عقيلة صالح والمجلس الأعلى للدولة خالد المشري -في ذلك الوقت – برعاية القاهرة في ٥ يناير ٢٠٢٣، لبحث القضايا المتعلقة بالقاعدة الدستورية وقانون الانتخابات. حيث نجحت القاهرة بالتعاون مع الأطراف الليبية المشاركة في وضع خارطة طريق لإتمام العملية الانتخابية.[٤٧]

تلي ذلك إعلان مجلس النواب الليبي في فبراير ٢٠٢٣، عن التعديل ١٣ للإعلان الدستوري والذي أسفر عن تشكيل لجنة ٦ +٦ التي تكونت من ٦ ممثلين عن مجلس الدولة و٦ ممثلين عن مجلس النواب، وقد أجمعت اللجنة في يونيو ٢٠٢٣ في مدينة -بوزنيقة- المغربية على اتفاق يضمن تنظيم إجراء الانتخابات قبل ٢٠٢٣ إلا أن الاتفاق لم ينفذ بعد تأجيل التوقيع عليه إلى أجل غير مسمى.[٤٨] إلى أن توافق مجلس النواب والدولة الليبيين على خريطة طريق واضحة للعملية السياسية المستقبلية في اجتماع القاهرة الذى عقد في يوليو ٢٠٢٤، وجاءت الخطوة الأولى في هذا السياق تشكيل حكومة جديدة موحدة للإعداد والبدء في قبول طلبات الترشح للرئاسة.[٤٩] إلا أنه بعد ما يقرب من شهر اندلعت الاشتباكات مرة أخرى بين كتائب مسلحة في أغسطس ٢٠٢٤، مما يعود على ليبيا بمرحلة جديدة من الجمود السياسي تحيل دون إجراء انتخابات أو تحقيق المصالحة.

وأخيراً بعد استعراض جهود المصالحة بمختلف أطرافها ومخرجاتها في ليبيا نجد أن وفي حين نجحت بعض الاتفاقات في تأمين الاستقرار المؤقت وخفض التصعيد في العنف، إلا أنها فشلت إلى حد كبير في تحقيق المصالحة والسلام الحقيقيين والمستدامين. حيث تألفت هذه المحاولات بشكل رئيسي من إدارة الأزمات وخفض التصعيد ووقف إطلاق النار دون معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتوفير ضمانات عدم اشتعاله مرة أخرى وتحقيق المصالحة الحقيقية. فمن بين كافة التحديات

التي سبق وأن أضحناها يحتل انتشار السلاح السبب الرئيسي في عرقلة الحوار الليبي باعتباره قوة تفوق المؤسسات وفي ظل عدم العمل على إطلاق مصالحات وطنية اجتماعية. أدى الصراع العسكري الليبي–الليبي إلى تعطيل مسارات الحوار دائمًا، وهو العائق الذي يبقى دائمًا مطروحًا في الملف الليبي، لكن رغم تغير التوازنات، فلا يزال السلاح موجودًا في ظل انقسام المؤسسة العسكرية وانتشار الجماعات المسلحة، وتشير بعض التقديرات الأممية إلى أن عدد قطع السلاح في ليبيا بلغ ٢٩,٠٠٠ قطعة من جميع الأنواع، حيث تتنوع الأسلحة في ليبيا بين خفيفة ومتوسطة وثقيلة.[٥٠]

خامساً: جهود المصالحة الوطنية في إعادة إعمار العراق.

أما في العراق فقد شكل تاريخ المصالحة الوطنية، جزءاً مهماً في تاريخ العراق منذ ٢٠٠٣، حيث مر العراق بتحولات سياسية كبيرة منذ سقوط نظام صدام حسين مروراً بمحاولات المصالحة الوطنية في ظل التوترات الطائفية والعرقية، وتفاقمت أثار الصراع مع الأحداث التي شهدتها الدول العربية بعد ٢٠١١، خاصة بعد تزايد نشاط الجماعات المسلحة في العراق وعلى رأسها داعش في ٢٠١٤، وتدهور الأستقرار السياسى والاقتصادي في البلاد والذي أصبح في وضع أسوأ منذ أزمة كوفيد-١٩ واشتباكات عام ٢٠٢٢، كما أدى حل جيش صدام حسين الى تأكل القوة العسكرية للدولة والتي انقسمت بعد ذلك بين العديد من الولاءات والاشكال ما بين قوات شبه عسكرية إلى جماعات إرهابية إلخ وتأكل النظام السياسى وفشل أي تسوية مستقبلة تهدف للوصول لبناء السلام المستدام والتنمية.[٥١]

في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣، قامت المشاركة السياسية على أسلوب الحصص، فوجود العديد من الطوائف والثقافات داخل النظام السياسى والإجتماعى، كان من المفترض ان يُثقل **"الديموقراطية التشاركية"** داخل المجتمع العراقي، إلا أن الاستقطاب والإنقسام الشديد قد جعلها زريعة للصراع وجعل الازمات السياسية مشتعلة بشكل دائم.[٥٢] وبدأت جهود المصالحة الوطنية في العراق بعد توقيع **"وثيقة مكة"** في مكة المكرمة ٢٠٠٦، تحت إشراف منظمة التعاون الإسلامي والبدء في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، واستحداث وزارة الدولة لشئون الحوار الوطني، كما أنشأت لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة.

ومع بداية الحرب الأهلية العراقية (٢٠٠٦-٢٠٠٨) جاءت الحاجة لتشكيل مجالس الإسناد أو الصحوات في ٢٠٠٨ بدعم من الإدارة الأمريكية للتصدى لهجمات تنظيم القاعدة وغيرها من التنظيمات المسلحة وانتهت الحرب بالتوصل لاتفاق أمنى يقتضى بالانسحاب الأمريكي من العراق بنهاية ٢٠١١.

وفي ٢٠١٠ تشكلت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية، وأطلقت **"مشروع المصالحة مع الفصائل المسلحة"** بهدف الاندماج في مشروع الدولة والعملية السياسية وفق ثوابت حددتها الحكومة وتم الاتفاق مع هذه الفصائل بتسليم أسلحتها وانخراطها في الدولة.[٥٣] إلا أن هذه الجهود لم تحقق نتائج ملموسة بسبب استمرار العنف الطائفي وغياب الإرادة السياسية الجادة، فخلال هذه الفترة، استمرت الجهود لتحقيق المصالحة، حيث حاولت الحكومة العراقية تحسين الأوضاع الأمنية من خلال دمج بعض الميليشيات في القوات الأمنية وتعزيز الحوار الوطني. لكن ومع ذلك، كانت هناك انتكاسات كبيرة، مثل صعود تنظيم داعش في ٢٠١٤، الذي أدى إلى احتلال أجزاء كبيرة من البلاد وتفاقم الأزمة الأمنية. فقد تمكن مقاتلو هذا التنظيم المعروف اختصارا بـ "داعش" من السيطرة على الفلوجة وعلى بعض مناطق مدينة الرمادي والأنبار وغيرها[٥٤].

وإلى جانب التدهور الأمني والفساد عانى العراق من جمود عمل الحكومة التي تقودها تيارات متصارعة سنية وشيعية تارة وأمتد ذلك إلى مجلس النواب وعدم مقدرته على سن القوانين والاجتماع على اتفاق حول القواعد اللازمة الانتخابات البرلمانية في أبريل ٢٠١٤.[٥٥]

ومع فوز ائتلاف **"دولة القانون"** الذي يتزعمه نوري المالكي في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤، طرحت رئاسة الوزراء مشروع المصالحة الوطنية في ٢٠١٦ والذي اشتمل على: تشكيل اللجنة العليا للمصالحة الوطنية، تشكيل لجنة تنفيذ ومتابعة المصالحة الوطنية المرتبطة بمكتب رئيس الوزراء، تعديل قانون إجتثاث البعث إصدار قانون المساءلة والعدالة.[٥٦]

ومع تصاعد خطر داعش في العراق أثرت قوة الإرهاب في تفكك النسيج الوطني وتشتت الرؤية الوطنية الموحدة، أصبحت هناك حاجة ملحة حول ما يتوجب معالجته في المرحلة المقبلة والإطار السياسي والمتمثل بمجموعة القوانين والإجراءات التي يجب أن تتولاها الحكومة، عبر قوانين العدالة الانتقالية مثل المساءلة والعدالة وغيرها، وآليات التعامل مع المقاتلين سواء بدمجهم او محاسبتهم في إطار الدولة.[٥٧]

ومع إلحاق الهَزيمة العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية في الموصل والمناطق الأخرى، سعت الحكومة العراقية لتعزيز خططها الرامية إلى تحقيق الإستقرار وإعادة بناء المدن المُدمرة واستعادة الخدمات في الأماكن المحررة، وتطوير إستراتيجية للمصالحة الوطنية بين مختلف العرقيات الدينية والاجتماعية.[٥٨]

ومع تجدد الاشتباكات مرة أخرى بعد الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٢١- بين أنصار مقتدى الصدر وقوات الحشد الشعبي إلى دفع العراق نحو حافة حرب أهلية. بالرغم من ذلك استمرت المنازعات السياسية والعسكرية على الساحة العراقية. فقد أظهرت نتائج الانتخابات مدى التنافس المحموم بين أبرز الحركات والكتل العراقية وداخلها، ومع ذلك يظل العراق قادر على المساهمة في نزع فتيل التوترات عن طريق الحفاظ على عملية الوساطة والمصالحة.[٥٩]

وعن جهود الأمم المتحدة في إعادة إعمار العراق ودعم المصالحة الوطنية أقام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عدة برامج داخل العراق ترتكز على ستة اهداف وهي **(القضاء على الفقر، تعزيز الحوكمة الشاملة، منع الأزمات ودعم الأستقرار، البيئة، الطاقة، تمكين المرأة والمساواة ما بين الجنسين)** ومنها:

أ. برنامج **"دعم استقرار وتعافى العراق عبر التنمية المحلية"** من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢ بقيمة ٥٤,١ مليون دولار أمريكي و٤٧,٥ مليون يورو تم تقديمها من الاتحاد الأوروبي ويستهدف هذا البرنامج سد الفجوة بين الحكومة والمحليات والمجتمع المدني والمساهمة في استقرار العراق اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، - وذلك لضمان تحقيق الشفافية وتوفير الخدمات العامة، زيادة فرص العمل وتحسين فرص المعيشة مما يقلل من معدل النزوح واللجوء.[٦٠]

ب. برنامج **"إعادة الاستقرار الى المناطق المحررة"** وذلك في الفترة الزمنية من ٢٠١٣-٢٠١٥ بميزانية بلغت ١,٨ مليار دولار أمريكي واستهدف البرنامج ٥ محافظات (الأنبار وكركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى) بالتعاون مع الحكومة العراقية، وذلك من خلال تطوير المصالح والخدمات وتأهيل البنى التحتية في تسع قطاعات رئيسية (الكهرباء والصحة والمياه والتعليم والصرف الصحي وسبل العيش والبلديات والطرق والجسور والتماسك المجتمعي).

ج. أقام البرنامج لدعم الحوكمة والديمقراطية ثلاثة مشاريع رئيسية في جميع أنحاء العراق أولها "دعم العملية الانتخابية في العراق" بهدف تقديم الدعم الفني والخبرات للهيئة العامة للانتخابات، وثانيها" دعم قطاعي الأمن والعدالة" من ٢٠١٩ وحتى الأن بتكلفة ١٨,٥ مليون دولار، بهدف المساهمة في نقل العراق من مرحلة الصراع لمرحلة التعافي بهدف تحقيق التنمية، أما ثالثهما "دعم وتنفيذ ومراقبة اهداف التنمية المستدامة" لتقديم الدعم

الاستشاري لوزارة التخطيط واللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ودعم الحكومة في توطين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة[٦١].

د. برنامج **" المصالحة المجتمعية وإعادة الدمج في العراق"**، في الفترة ما بين ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ بموازنة قدرها ٨.٢ مليون دولار أمريكي، يدعم مشروع المصالحة المجتمعية وإعادة دمج العائلات التي ارتبطت بتنظيم الدولة وتنسيق عمليات الحوار، وعمليات الوساطة حيث تم تقديم الدعم لأكثر من ٣,٢٠٠ أسرة تورطت سابقاً في تنظيم الدولة لتسهيل عودتهم وإعادة دمجهم من خلال اتفاقات السلام المحلية.[٦٢]

ومما سبق يمكن حصر جهود المصالحة العراقية في ثلاثة مستويات: (**الحوار والمصالحة بين الأطراف الفاعلة في العملية السياسية - الحوار والمصالحة بين أطراف العملية السياسية (الحكومة والمعارضة) من جهة، والأطراف المعارضة الأخرى خارج العملية السياسية من جهة أخرى - بين القوى السياسية جميعها، أو ما يمكن تسميته بالحوار الوطني**).

وبالنظر للوقائع السابقة منذ ٢٠٠٣ حتى الآن، يمكن تقسيم الأطراف في العراق إلى ٤ أطياف **(حزب البعث، بتشكيلاته المختلفة التي انشقت بعد الاحتلال - الفصائل المسلحة والتي قادت عمليات المقاومة ضد الاحتلال- المليشيات المسلحة التي ترتبط بأحزاب وكتل وتيارات سياسية - تنظيم القاعدة في العراق بمختلف مسمياته)**. وحول استعداد هذه الأطراف وميلهم للمصالحة فإن الثلاثة أطراف الأولى تتسم بالمرونة فيما يتعلق بالتصالح والتحاور أكثر من الطرف الرابع كونه تنظيم أجنبي، ويمتلك أيديولوجية وأجندة مختلفة، وينتهج السياسات العنيفة صوب كل من يختلفون معه.[٦٣]

وبعد تناول الوضع الأمني وجهود المصالحة في كل من العراق وليبيا نجد أن أبرز التحديات التي جمعت بين الحالتين والتي تحيل بين الاستقرار السياسي وتحقيق السلام المستدام، وجود أطراف عدة في الصراعات المسلحة على الساحة وإنتشار السلاح والفوضى، ووجود الجماعات الدينية المتطرفة المسلحة التي ترفض الانضمام للعملية السياسية وتصاعد دور الدول الأجنبية على أطراف الصراع فضلاً عن تنامى نزعة الإنقسام لأسباب عشائرية، دينية او جغرافية عدم استعداد أو رفض الأطراف المتنازعة المشاركة في المصالحة الوطنية.[٦٤]

خاتمة الدراسة:

تناول هذا البحث جهود المصالحة الوطنية في كل من ليبيا والعراق، مع التركيز على تأثير الصراعات المسلحة والأزمات السياسية على عملية إعادة الإعمار والاستقرار في المنطقة العربية.

حيث سلط الضوء على مدى تشابك الصراعات الداخلية في كلا البلدين بفعل انتشار الأسلحة وتزايد النشاط الإرهابي، فضلاً عن تأثير التدخلات الدولية على مسارات المصالحة. وفي حين تم تسجيل بعض النجاحات المؤقتة مثل وقف إطلاق النار أو إبرام اتفاقات سياسية، فإن هذه الجهود لم تكن كافية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات ولا لتحقيق استقرار دائم. ويتضح من تحليل حالتي ليبيا والعراق أن هناك حاجة ماسة لإصلاحات شاملة ومعالجة القضايا الأساسية التي تعوق تحقيق السلام المستدام.

أظهرت النتائج أن جهود المصالحة في ليبيا والعراق عانت من نقص التنسيق الفعّال بين الأطراف المختلفة، مما أدى إلى تقويض التقدم المحرز. فالتدخلات الدولية رغم أهميتها، لم تنجح في إحداث تغيير جذري بسبب الاستمرار في انتشار الأسلحة وتفشي النشاط الإرهابي. ففي ليبيا، أدت الخلافات السياسية والتدخلات الأجنبية إلى تعميق الانقسام السياسي واستمرار حالة عدم الاستقرار. أما في العراق، فقد أدى الانقسام الطائفي والعرقي إلى تعطيل جهود المصالحة، بينما شكل تنظيم داعش تهديداً كبيراً لجهود الاستقرار.

من جهة أخرى، توجه التوصيات التي تم التوصل إليها خلال الدراسة مجموعة من الاستراتيجيات الأساسية التي ينبغي تبنيها لتعزيز جهود المصالحة في كل من ليبيا والعراق. أولاً، من الضروري العمل على نزع السلاح والحد من انتشار الأسلحة من خلال استراتيجيات شاملة تستهدف دمج الجماعات المسلحة وتعيد بناء الثقة بين الفصائل المتنازعة. ثانياً، يجب تعزيز الحوار الوطني ليشمل جميع الأطراف السياسية والمجتمعية، مع التأكيد على أهمية تسوية الانقسامات الطائفية والعرقية لضمان تحقيق توافق شامل. ثالثاً، يتعين على المجتمع الدولي تقديم دعم أكبر لإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والسياسية لضمان فعاليتها في الحفاظ على السلام والاستقرار. رابعاً، ينبغي تبني برامج العدالة الانتقالية التي تضمن المساءلة وتحقيق المصالحة الاجتماعية بين جميع الأطراف المتضررة. وأخيراً، يتطلب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي ضمان تنفيذ الاتفاقات السياسية ومراقبة تنفيذها بفعالية لضمان الاستدامة والسلام المستدام.

في الختام، تؤكد نتائج هذا البحث على أهمية اعتماد استراتيجيات متكاملة وشاملة لتحقيق السلام المستدام في ليبيا والعراق، مع التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي. إن معالجة هذه القضايا بطريقة منهجية ومنسقة قد تفتح الطريق أمام تحقيق مصالحة وطنية حقيقية واستقرار دائم في المنطقة.

[١] مصطفى محمد حديد، " القرآني، "مبدأ المصالحة الوطنية في النص القرآني: التأصيل و التأويل "، مجلة القرطاس، العدد١٤، الأكاديمية العليا للدراسات العليا، مصراتة، ليبيا ، سبتمبر ٢٠٢١، ص٢

[٢] انظر: تقرير جلسة مجلس الأمن رقم ٤٩٠٣ بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٤، ص٦، متاح على الرابط التالي: https://digitallibrary.un.org/record/513886/files/S_PV.4903-AR.pdf?ln=fr

[٣] Erik Melander et al," How to Conduct a Conflict Analysis", (Stockholm: Sida, 2004), p33

[٤] انظر قرارات الأمم المتحدة المتعلقة ببناء السلام رقم ٧٠/ ٢٦٢ لسنة ٢٠١٦، وقرار رقم ٢٢٨٢ لسنة ٢٠١٦، على الروابط التالية:
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n16/118/49/pdf/n1611849.pdf?token=giHnmZeF27m7aJk2G8&fe=true
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n16/119/37/pdf/n1611937.pdf?token=WUfKs61Yb4FFpMLzni&fe=true

[٥] David Bloomfield et al, "Reconciliation After Violent Conflict A Handbook", David Bloomfield, Teresa Barnes (editors), The International IDEA Handbook Series, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, Sweden, 2003, p15

[٦] عادل ماجد، "أصول المصالحة الوطنية"، قضايا واراء، جريدة الأهرام، العدد ٤٦٢٥٨، ٣١ يوليو ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي: https://gate.ahram.org.eg/daily/News/897/4/224031/قضايا-واراء/أصول-المصالحة-الوطنية.aspx

[٧] الطاهر سعود، " المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب"، سياسات عربية، العدد ٣٤، سبتمبر٢٠١٨، ص٤٤،٤٣

[٨] Trudy Govier and Wilhelm Verwoerd," Trust and the Problem of National Reconciliation", Philosophy of the Social Sciences 32 (2), June 2002, p187,188

[٩] Heidi Burgess," The Many Types of Reconciliation", Constructive Conflict Initiative Blog, beyond intractability website, March 6, 2022, https://www.beyondintractability.org/cci-mbi-cv19-blog/hburgess-types-reconciliation.

[١٠] قصص، " منع نشوب الصراعات: أكثر الوسائل فعالية في الحد من المعاناة الإنسانية"، موقع الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/globalceasefire/conflict-prevention

[١١] جبريل العبيدي، "المصالحة الليبية والعقبات الماثلة "، الرأي، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٧ يوليو ٢٠٢٤، https://aawsat.com/الرأي/٤٧٤٥٥٢٦-المصالحة-الليبية-والعقبات-الماثلة

[١٢] أحمد إدعلي، " المصالحة والحقيقة في جنوب أفريقيا: بحث في منجزات العدالة الإنتقالية ومآزقها"، سياسات عربية، العدد ٤٧، نوفمبر ٢٠٢٠، ص٢٨.

[١٣] كولومب لادريت واخرون، " ندوب الصراعات أعمق وأطول أمدا في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، النمو الاقتصادي، الرسم البياني الأسبوعي، موقع مدونة صندوق النقد الدولي (IMFBlog)، ٥ يونيو ٢٠٢٤، https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2024/06/05/scars-of-conflict-are-deeper-and-longer-lasting-in-middle-east-and-central-asia

[١٤] أخبار الأمم المتحدة، السلم والأمن، " مجلس الأمن يعلن انتهاء ولاية لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتعويضات عن الأضرار الناجمة عن غزو العراق للكويت"، موقع الأمم المتحدة، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٢٢، https://news.un.org/ar/story/2022/02/1094702

[١٥] عبد المجيد الصغيّر، "من ضرورات المصالحة الشاملة .. الإصلاح السياسي والإداري"، بناء الدولة، مركز الجبهة الوطنية للدراسات، https://jabhastudies.com/2022/02/04/من-ضرورات-المصالحة-الشاملة-الإصلاح-ال/

[١٦] ...،"قواعد المصالحة وشروطها"، قضايا راهنة، مركز الجبهة الوطنية للدراسات، -بدون تاريخ-، https://jabhastudies.com/2022/09/30/قواعد-المصالحة-الوطنية-وشروطها/

[١٧] ..," Reconciliation After Violent Conflict", policy summary, IDEA publication "Reconciliation After Violent Conflict: A Handbook", (2003), p18

[١٨] Luc Huyse et al, "Traditional Justice and Reconciliation after Violent Conflict -Learning from African Experiences" , Luc Huyse and Mark Salter (editors), International IDEA publications, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2008,p3.

[١٩] Luc Huyse et al, "Traditional Justice and Reconciliation after Violent Conflict -Learning from African Experiences", Luc Huyse and Mark Salter (editors), IBID, p4.

[٢٠] علي عبد الخضر المعموري، "إشكالية تطبيق العدالة الإنتقالية.. دراسة نظرية ومفاهيمية"، دراسات، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٥ يونيو ٢٠٢٢، https://www.mcsr.net/news752

[٢١] انظر تقرير الأمم المتحدة "لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية"، بشأن تقرير عن أعمال الدورة الخامسة والعشرين (١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و٢٧-٢٣ أيار/مايو ٢٠١٦)، على الرابط التالي: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/v16/034/75/pdf/v1603475.pdf?token=XV47Bs0DVkl2ytuzS8&fe=true

[٢٢] -," Building Peace through Reconciliation", Quaker United Nations Office, June 2020, p1,2, available at: https://quno.org/sites/default/files/resources/QUNO_Building%20Peace%20through%20Reconciliation_0.pdf

[٢٣] Juan E. Méndez," National Reconciliation, Transnational Justice, and the International Criminal Court", Ethics & International Affairs , Volume 15 , Issue 1 , March 2001 , Published online by Cambridge University Press: 28 September 2012, available at: https://iilj.org/wp-content/uploads/2016/08/Mendez-National-Reconciliation-Transitional-Justice-and-the-International-Criminal-Court.pdf

[٢٤] حلا أحمد محمد الدوري، " دور الأمم المتحدة في تحقيق المصالحة"، المؤتمر العلمي الدولي الرابع، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العراق، ٢٠٢٢، ص ٤٨٨.

[٢٥] للمزيد: أنظر التقرير السنوي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في العراق بعنوان **"برنامج إعادة الاستقرار للمناطق المحررة ٢٠٢٣"**، على الرابط التالي: file:///C:/Users/youmna%20ali/Downloads/undp_iq_ffs_20_3_annual_report_r_1.pdf

[٢٦] للمزيد: أنظر التقرير السنوي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في ليبيا بعنوان "البناء للمستقبل من أجل ليبيا ٢٠٢٣"، على الرابط التالي: file:///C:/Users/youmna%20ali/Downloads/UNDP-LY-Annual-Report2023-AR-2024.pdf

[٢٧] الرئيسية، **" ما هو دورنا؟"**، ماذا نفعل، موقع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، https://peacekeeping.un.org/ar/what-we-do

[٢٨] Augustine Toure," The Role of Civil Society in National Reconciliation and Peacebuilding in Liberia", project on civil society: case studies on national reconciliation and peacebuilding in Africa ,international peace academy, APRIL 2002, p6-7

[٢٩] رامي عطا صديق، **" بناء السلام واستقرار المجتمعات"**، قضايا وأراء، موقع جريدة الأهرام، العدد ٤٨٤٣٤، ١٦ يوليو ٢٠١٩، https://gate.ahram.org.eg/daily/News/203079/4/719598/قضايا-واراء/بناء-السلام-واستقرار-المجتمعات.aspx

[٣٠] **في عام ٢٠٠٢، كان الأمن الداخلي مستقراً تمامًا لكن على الصعيد الخارجي واصل مقاتلو الهوتو شن هجمات على رواندا انطلاقا من الكونغو حتى قررت رواندا احتلال شرق الكونغو من أجل إبقاء الحرب خارج حدودها.**

[٣١] Kladoumadje NADJALDONGAR," lessons learned from the post-conflict reconstruction In Rwanda", paper presented at Regional Workshop on Post-conflict and Development: for the development of a regional post-conflict reconstruction policy, 3 - 5 June 2008, Abidjan, Côte d'Ivoire, the Sahel and West Africa Club/OECD, p4.

[٣٢] IBID, p4.

[٣٣] Ezechiel Sentama," National Reconciliation in Rwanda: Experiences and Lessons Learnt", Research Project Report, Issue 2022/05, middle east directions, Ropert schuman centre, .European University Institute (EUI) 28 February 2022, p12:15

[٣٤] Dhammika Herath," Post-conflict Reconstruction and Reconciliation in Rwanda and Sri Lanka",
Post-conflict, social cohesion, The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD) website, https://www.accord.org.za/conflict-trends/post-conflict-reconstruction-and-reconciliation-in-rwanda-and-sri-lanka/

[٣٥] United Nations Environment Programme, "Rwanda from Post-Conflict to Environmentally Sustainable Development", (Nairobi: United Nations,2011), p14.

[٣٦] David Bloomfield et al, "Reconciliation After Violent Conflict A Handbook", David Bloomfield, Teresa Barnes (editors), The International IDEA Handbook Series, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm, Sweden, 2003, p 55.

[٣٧] Governance, Peace and Security Programme," African Post-Conflict Reconstruction Policy Framework", (NEPAD Secretariat, june2005), p5.

[٣٨] Karen Brounéus," Reconciliation and Development", Dialogue Globalization, occasional papers, the Friedrich-Ebert-Stiftung (FES), berlin, November 2007, p10,11.

[٣٩] انظر قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣:
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n11/268/37/pdf/n1126837.pdf

[٤٠] "ليبيا.. أحداث تتسارع وحكومات تتوالى"، سكاي نيوز العربية، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥،
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/802731-ليبيا-أحداث-تتسارع-وحكومات-تتوالى

[٤١] زياد عقل، " ما بعد اتفاق الصخيرات: البحث عن مخرج للأزمة الليبية"، قضايا وتحليلات - قضايا وتفاعلات دولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاقتصادية، ٢٠١٦-١-٣٠،
https://acpss.ahram.org.eg/News/5470.aspx

[٤٢] عزة كامل المقهور، "خطة العمل من أجل ليبيا المقدمة من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المرحلة الأولى: إخفاق محتمل وإعادة نظر قد تكون ضرورية"، مبادرة الإصلاح العربي، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٧، https://www.arab-reform.net/ar/publication/خطة-العمل-من-أجل-ليبيا-المقدمة-من-بعثة-ا/

[٤٣] **للمزيد:** أنظر مخرجات مؤتمر برلين ١ على الرابط التالي:
https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/berlin_conference_conclusion_arabic.pdf

[٤٤] **للمزيد:** أنظر مخرجات مؤتمر برلين٢ على الرابط التالي:
https://unsmil.unmissions.org/ar/خلاصات-مؤتمر-برلين-الثاني-حول-ليبيا-برلين-٢-برلين-٢٣-يونيو-٢٠٢١

[٤٥] Sahar Ammar," National Reconciliation in Libya: Challenges and Perspectives", Policy Brief, swisspeace institute, 1 / 2022, available at: https://www.swisspeace.ch/assets/publications/Policy-Briefs/2022/PB_1_2022_National-Reconciliation-in-Libya-Challenges-and-Perspectives.pdf

[٤٦] شرق أوسط، " حوار القاهرة ينجح بوضع خارطة طريق لإتمام انتخابات ليبيا"، سكاي نيوز العربية، ٥ يناير ٢٠٢٣، https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1586216-حوار-القاهرة-ينجح-بوضع-خارطة-طريق-لإتمام-انتخابات-ليبيا

[٤٧] المرجع السابق.

[٤٨] .."، ما الذي يعيق العملية الانتخابية في ليبيا؟"، BBC بالعربي، ٢٢ أغسطس ٢٠٢٣،
https://www.bbc.com/arabic/articles/cye39y236g8o

[٤٩] زايد هدية، " توافق على حكومة موحدة تعد للانتخابات الليبية المؤجلة"، الرئيسية، سياسة، متابعات، Independentالعربية، ٢٠ يوليو ٢٠٢٤، https://www.independentarabia.com/node/599866/سياسة/متابعات/توافق-على-حكومة-موحدة-تعد-للانتخابات-الليبية-المؤجلة

[٥٠] -، "السياسات والتشريعات المتعلقة بالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في ليبيا (١)"، بناء الدولة، قضايا راهنة، مركز الجبهة الوطنية للدراسات، https://jabhastudies.com/2024/05/26/السياسات-والتشريعات-المتعلقة-بالتحو/

[٥١] **للمزيد أنظر التقرير كاملاً: متاح على الرابط التالي،** ص٣،٤. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34416/211637ovAR.pdf?sequence=7

[٥٢] محمد نجيب السعد، " العراق إلى أين.. التنمية السياسية ام الديمقراطية؟"، الرئيسية، جريدة الوطن صوت عمان، ٣مايو٢٠١٤، https://alwatan.com/details/15487

[٥٣] جبار عبد الخالق الشريف وحيدر مطلك الكعبي، "العراق المصالحة الوطنية"، في إطار ندوة إقليمية للبرلمانيين حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة العربية، الجلسة الثانية – تجارب دول، UNDP، https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/seminar-parliaments-iraq-presentation-ar_0.pdf

[٥٤] مايكل نايتس، " تقييم الحكومة العراقية الجديدة: مقاييس للحفاظ على المصالح الأمريكية"، تحليل السياسات، المرصد السياسي، معهد واشنطن، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٢، ص١.

[٥٥] ..، " العراق.. المصالحة أو الفوضى الشاملة"، موقع الحرة، ٦ يناير ٢٠١٤، https://www.alhurra.com/iraq/2014/01/06/العراق-المصالحة-الفوضى-الشاملة

[٥٦] النشاطات السابقة، " مشروع المصالحة الوطنية العراقية"، مؤسسة الحوار الإنساني، أغسطس ٢٤، ٢٠١٦، https://hdf-iq.org/مشروع-المصالحة-الوطنية-العراقية/

[٥٧] حمزة مصطفى، " المصالحة الوطنية في العراق بين الأمنيات والعقبات"، العالم العربي، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٤، https://aawsat.com/home/article/210986/المصالحة-الوطنية-في-العراق-بين-الأمنيات-والعقبات

[٥٨] خوجير ويريا، " آفاق المصالحة وحل الأزمات في العراق: حوار كوردي-شيعي في النجف الأشرف"، معهد أبحاث الشرق الأوسط، ٢٠ مارس ٢٠١٨، https://www.meri-k.org/publication/آفاق-ألمصالحة-بين-الكورد-والشيعة-في-ال/?lang=ar

[٥٩] رانج علاء الدين، " حرب العراق المقبلة: التداعيات على المنطقة"، موجز قضية، مركز الشرق الأوسط للشئون الدولية، أكتوبر ٢٠٢٢، https://mecouncil.org/publication/حرب-العراق-المقبلة-التداعيات-على-المن/?lang=ar

[٦٠] المشاريع، " دعم استقرار وتعافي العراق عبر التنمية المحلية"، الصفحة الرئيسية، العراق، موقع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، https://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/all-projects/supporting-recovery-and-stability-in-iraq-through-local-development.html

[٦١] **للمزيد:** ملف العراق، موقع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، متاح على الرابط التالي: https://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/our-focus.html

[٦٢] للمزيد عن المشروع: انظر الرابط التالي: https://www.undp.org/ar/iraq/projects/almsalht-almjtmyt-waadt-aldmj-fy-alraq

[٦٣] ستار جبار الجابرى، "المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق " الشرق الاوسط " نموذجا"، دراسات دولية، العدد الستون، مركز الدراسات السياسية والدولية، جامعة بغداد، يناير ٢٠١٥، ص ١٣.

[٦٤] عمرو خيري عبده، "المصالحة الوطنية ودورها في عملية بناء السلام"، جمعية الأمل العراقية، المقال متاح على الرابط التالي: https://iraqi-alamal.org/wp-content/uploads/2019/10/02.pdf